

البنك الدولي
قرض سياسة التنمية الخاصة بإدارة مخاطر الكوارث في المغرب مع خفض مؤجل للكوارث (P168580)

وثيقة معلومات البرنامج

(PID)

مرحلة المفهوم تاريخ الإعداد / التحيين: 24 شتنبر 2018 | رقم التقرير: PIDC25405

البنك الدولي

قرض سياسة التنمية الخاصة بإدارة مخاطر الكوارث في المغرب مع خفض مؤجل للكوارث (P168580)

المعلومات الأساسية

أ. بيانات البرنامج الأساسية

البلد	تعريف المشروع	اسم البرنامج	تعريف المشروع (الأصلي إن وجد)
المغرب	P168580	قرض تنمية سياسة المغرب لإدارة مخاطر الكوارث مع خيار السحب المؤجل للكوارث (P168580)	
المنطقة	التاريخ المقدر للانتهاء	مجال الممارسة (الرئيسي)	أداة التمويل
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	26 مارس 2019	الاجتماعي، الحضري، الريفي و الممارسة العالمية في مجال المرونة	تمويل سياسة التنمية
المقترض	الوكالة المنفذة		
وزارة الاقتصاد والمالية	وزارة الاقتصاد والمالية		

أهداف تطوير البرنامج المقترح

يتمثل الهدف الإنمائي للعملية المقترحة في دعم حكومة المغرب في (أ) تعزيز القدرة المالية للبلاد لإدارة التأثير السلبي للكوارث والمخاطر المرتبطة بالمناخ، و (ب) تعزيز الإطار المؤسسي لإدارة مخاطر الكوارث في المغرب.

التمويل (بملايين الدولارات الأمريكية)

الملخص

مجموع التمويل	100.00
---------------	--------

التفاصيل

مجموع تمويل مجموعة البنك الدولي	100.00
البنك الدولي للإقراض	100.00

القرار

سمحت عملية المراجعة بمتابعة الإعداد

ب. مقدمة وسياق

سياق البلد

1. يعد المغرب احد البلدان الأكثر عرضة للأخطار الجيولوجية والمناخية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وفقاً لتقييم المخاطر الاحتمالي الذي تم إجراؤه في عام 2012 ، فإن أكثر من 30 بالمائة من السكان المغاربة و 33 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد معرضون لخطرين طبيعيين أو أكثر ، كما تتعرض البلاد لخسائر سنوية متوسطة من جراء الكوارث الطبيعية تزيد عن 800 مليون دولار أمريكي، أو 0.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي المغربي. نظرا لموقعه الجغرافي ، و التباين الكبير في التساقطات المطرية، والتضاريس ، فإن المغرب يتعرض باستمرار للفيضانات؛ التي تعد إلى حد الآن أكثر المخاطر تكلفة في البلاد، مع تقديرات تزيد عن 400 مليون دولار أمريكي من الخسائر كل عام. كما يمثل الجفاف جزءاً كبيراً من مجمل المخاطر، بخسائر سنوية في المحاصيل الزراعية تقدر في مبلغ 300 مليون دولار أمريكي تقريباً.

2. طورت حكومة المغرب (GoM) إطاراً قوياً لسياسة إدارة مخاطر الكوارث (DRM) على مدى العقد الماضي. منذ أوائل سنة 2000، أطلقت حكومة المغرب مجموعة كبيرة من المبادرات لتحسين فهم المخاطر الحرجة في البلاد، بما في ذلك تقييم مخاطر الزلازل ، وتقييم مخاطر الفيضانات وتقييم وطني لاحتمال مخاطر الكوارث. كما قامت الحكومة بإعادة وضع صندوقها الوطني للقدرة على مواجهة الصدمات (صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية ، FLCN) من أداة تمويل طارئة في مرحلة لاحقة إلى ممول مشترك مهم لبرامج الحد من المخاطر الهيكلية وغير الهيكلية على المستوى المحلي، بدعم من الإطار المتكامل لإدارة مخاطر الكوارث و برنامج المرونة مقابل النتائج للبنك الدولي لعام 2016. أما من حيث الاستجابة لحالات الطوارئ، فإن الآليات والمؤسسات ذات الصلة راسخة ومتناسقة مركزياً من خلال المركز الوطني للرقابة والتنسيق (مركز اليقظة و التنسيق ، CVC) والدفاع المدني، وكلاهما تحت إشراف وزارة الداخلية. بدعم من البنك الدولي من خلال البرنامج مقابل النتائج والمساعدة التقنية ، أدخلت الحكومة أيضاً برنامج تأمين وطني ضد مخاطر الكوارث (القانون رقم 110-14 بشأن إقامة نظام لتغطية عواقب الأحداث الكارثية) ، والذي من المتوقع أن يصبح ساري المفعول في 1 يناير 2019. وتتمثل إحدى نتائج هذا القانون في إنشاء صندوق التضامن ضد الأحداث الكارثية (FSEC). حيث عهد لهذا الصندوق في إطار ولايته بتقديم تعويضات جزئية للأسر غير المؤمن عليها ضد الإصابات الشخصية وفقدان الإقامة الرئيسية الناجم عن الأحداث الكارثية. وسيغطي 95 في المائة من السكان في المغرب، و بشكل خاص 5 ملايين شخص تحت خط الفقر (3.1 دولار أمريكي في اليوم).

3. يعتبر إطار السياسة الاقتصادية الكلية في المغرب إطاراً كافياً ومستقراً. لقد تذبذب النمو الاقتصادي خلال السنوات الخمس الماضية حول معدل قوي. إذ أدت عملية الدمج المالي وتنمية الإيرادات على مدى السنوات الخمس الماضية إلى تقليص العجز المالي واستقرار الدين العام. كما تحسن الميزان الخارجي بشكل ملحوظ ، في الوقت الذي لازال فيه الاعتماد على الطاقة يؤثر بشكل كبير على الميزان التجاري. في يناير 2018 ، اعتمد بنك المغرب إصلاحاً اعتمد من خلاله نظام صرف أكثر مرونة ، فسمح للعملة بالتذبذب في نطاق أوسع من 2.5 في المائة ، مما أدى إلى تحسين قدرة امتصاص الصدمات الاقتصادية. ومع ارتفاع معدل الاستثمار إلى ما يزيد عن 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي منذ

البنك الدولي

قرض سياسة التنمية الخاصة بإدارة مخاطر الكوارث في المغرب مع خفض مؤجل للكوارث(P168580)

سنة 2008، فإن النموذج الاقتصادي المغربي، الذي يعتمد على الطلب المحلي، قد يتداعى في غياب زيادة كبيرة في الآثار الغير مباشرة للاستثمار والإنتاجية. كما تعاني البلاد من بطء في خلق الوظائف ومن ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب والنساء والعمال المتعلمين، فضلاً عن وجود فجوة كبيرة بين المناطق الحضرية و القروية في معدلات الفقر. وعلى المدى المتوسط ، من المتوقع أن يتحسن الأداء الاقتصادي شريطة متابعة التعديلات المالية وتعميق الإصلاحات. وسيبدأ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الارتفاع في عام 2020، في حين سيتراجع العجز المالي والعجز المسجل على مستوى الحساب الجاري، وسيستمر الدين - المستدام حالياً - في مساره التنزلي.

العلاقة بإطار الشراكة القطرية CPF

4. ستساهم العملية المقترحة في تحقيق هدفى مبادرة مجموعة البنك الدولي المتمثل في إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك. كما أنها تتسق مع إطار الشراكة القطرية لمجموعة البنك الدولي 2019-2023 (CPF) ، الذي يسلط الضوء على أهمية تعزيز التكيف مع تغير المناخ والمرونة تجاه الكوارث الطبيعية. و يستهدف مجال التركيز الاستراتيجي C من إطار الشراكة القطرية CPF التنمية الإقليمية. و يركز الهدف CPF 11 من إطار الشراكة القطرية على تعزيز التكيف مع تغير المناخ والقدرة على التكيف مع الكوارث الطبيعية. ومن خلال العملية المقترحة، سوف يستمر البنك في دعم حكومة المغرب في بناء قدراتها القانونية والمؤسسية للاستعداد للكوارث و لإدارة مخاطرها. كما ستساعد العملية المقترحة على بناء علاقة قوية بين الإستراتيجية الشاملة لإدارة الحقوق الرقمية على المستوى الوطني والمستوى المحلي للجهود المبذولة للحد من مخاطر الكوارث. ستعمل العملية المقترحة على تحسين المرونة المالية لدى حكومة المغرب من خلال تعزيز هيكل إدارة صندوق التضامن ضد الأحداث الكارثية FSEC. كما سيوفر الدعم لحكومة المغرب في إعداد إدارة مخاطر الكوارث وتشغيل مركز رصد / التنبؤ بالفيضانات، وتعميم إدارة مخاطر الكوارث في قطاعات مثل التعليم ، من خلال مبادرة المدارس الآمنة. كما تتماشى أهداف العملية المقترحة بشكل وثيق مع عمليات مجموعة البنك الدولي الجارية في البلاد. و تعتمد على البرنامج المتكامل لإدارة مخاطر الكوارث والمرونة (التقرير رقم MA-104208) وتكمله، كما تعتمد على المساعدة التقنية في تمويل مخاطر الكوارث والتأمين التي يوفرها برنامج تمويل مخاطر الكوارث والتأمين (DRFI). كما تتماشى مع المساعدة التقنية المستمرة بشأن الصمود الحضري ، التي تدعم بلديتين رائدتين في تصميم استراتيجيات وخطط عمل التكيف من أجل تحسين مرونة الكوارث والتكيف مع تغير المناخ.

ت. الهدف (الأهداف) الإنمائية المقترحة

5. يتمثل الهدف الإنمائي للعملية المقترحة في دعم حكومة المغرب في (أ) تعزيز القدرة المالية للبلاد لإدارة التأثير السلبي للكوارث والمخاطر المرتبطة بالمناخ و (ب) تعزيز الإطار المؤسسي لإدارة مخاطر الكوارث في المغرب .

النتائج الرئيسية

6. تتمحور النتائج الرئيسية المتوقعة من مركز العمليات هذا، حول ضمان التعويض المالي في الوقت المناسب لضحايا الكوارث الطبيعية، في إطار عدة سيناريوهات طارئة و مستويات جغرافية، تتراوح بين الفيضانات المنخفضة الحدة التي تؤثر في القرى، و الزلزال الشديد الذي يضرب الأقاليم الشمالية. كما ستعمل هذه العملية على تعزيز مؤسسات إدارة مخاطر الكوارث، من خلال جمع معلومات المخاطر وإدماجها في صنع القرار في جميع القطاعات الحيوية (المياه، التعليم، الداخلية، والمالية). ستصبح البنية الأساسية للمدارس الحرجة مرنة من خلال اعتماد إستراتيجية إعادة تجهيز و تأهيل قطاع التعليم.

ث. وصف المفهوم

7. سوف تدعم العملية المقترحة الحكومة في دمج إدارة مخاطر الكوارث و التكيف مع تغير المناخ في مؤسساتها المختلفة. و يتعلق الأمر بالدعامتين الأساسيتين: فالركيزة أ موجه نحو تعزيز القدرة المالية للحكومة على الاستجابة للكوارث الطبيعية و تغير المناخ، من خلال سلسلة من الإصلاحات التي تهدف تعزيز الاستدامة المالية و الحوكمة والاستمرارية في صندوق التضامن ضد الأحداث الكارثية FSEC. وبما أن القانون 110-14 أصبح على وشك التنفيذ ، فإنه من الضروري الآن تزويد صندوق التضامن ضد الأحداث الكارثية FSEC بالأدوات والعمليات وآليات توفير السيولة للوفاء بالتزاماته القانونية بالإضافة إلى تغطية المسؤولية المالية لوحدة السحب في حالة الكوارث. وتعزز الركيزة ب الإطار المؤسسي لإدارة مخاطر الكوارث في المغرب، من خلال دعم حكومة المغرب في إنشاء إدارة مخصصة لإدارة مخاطر الكوارث، وتعزيز نظم معلومات مخاطر الكوارث، و وضع إستراتيجية لإعادة تأهيل وإعادة تهيئة البنية التحتية للمدارس في قطاع التعليم. وعلى وجه التحديد، تمثل هذه الركيزة الجهود التي تبذلها الحكومة للاستفادة من الجهود طويلة الأمد التي يقوم بها المغرب في صياغة إستراتيجيته الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث ، والقيام بتخطيط إدارة مخاطر الكوارث على المدى القصير والطويل؛ الأمر الذي من شأنه أن يساعد البلد على تحقيق بعض توصيات إطار سيندائي الدولي للحد من مخاطر الكوارث.

8. ستوفر العملية المقترحة خطأً للتمويل الطارئ و ستدعم الجهود المستمرة التي تبذلها الحكومة لاستيعاب الآثار المالية المحتملة المترتبة عن كارثة طبيعية. يعد المغرب أحد البلدان الأكثر عرضة للأخطار الطبيعية في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا MENA. إذ يبين تقييم المخاطر الاحتمالي الوطني أن أكثر من 30% من السكان المغاربة و 33% من الناتج المحلي الإجمالي معرضون للخطر بسبب اثنين أو أكثر من الأخطار الطبيعية، و أن البلاد تعاني من خسارة سنوية متوسطة ناجمة عم الأخطار الطبيعية تزيد عن 800 مليون دولار، أو 0.8 % من الناتج المحلي الإجمالي. و نظرا لحجم المخاطر التي يواجهها المغرب، فإن حكومته دخلت في نهج طويل الأجل لإدارة المخاطر من أجل تحسين مرونة سكان البلد و الجهات الفاعلة الاقتصادية عن طريق نقل جزء من المخاطر من المواطنين و الشركات إلى الحكومة، من خلال سلسلة من الآليات، بما في ذلك عمليات نقل المخاطر المالية من خلال أسواق التأمين، و تعزيز التنسيق بين إدارة مخاطر الكوارث DRM و التقييم القطري المشترك في جميع الوكالات الحكومية والإدارات الوزارية. و لتحقيق هذا الجهد للمضي قدما، هناك حاجة إلى وضع إستراتيجية مالية سليمة للتعامل مع زيادة الالتزامات

البنك الدولي

قرض سياسة التنمية الخاصة بإدارة مخاطر الكوارث في المغرب مع خفض مؤجل للكوارث (P168580)

الطارئة المرتبطة بالكوارث الطبيعية، و التي يمكن أن تسمح لحكومة المغرب بتأمين تغطية واسعة و دعم شركات التأمين الوطنية لتغطية السكان و الأصول و مخططات التأمين القطاعي.

9. يسمح خيار السحب المؤجل للكوارث (Cat DDO) للبلدان بتأمين الوصول السريع إلى التمويل في حالة حدوث كارثة طبيعية. يمكن أن يكون بمثابة تمويل للجسر بينما يتم تعبئة الأموال من مصادر أخرى (مثل التمويل بشروط ميسرة أو المساعدات الثنائية أو أدوات نقل المخاطر أو قروض إعادة الإعمار). لدى خيار السحب المؤجل للكوارث (Cat DDO) آثار "معتدلة"، في مقابل آثار «معيارية قياسية»، مما يعني أن الخزائن تصبح متاحة للصرف بعد إعلان حالة الطوارئ بسبب كارثة طبيعية كما هو محدد في الفقرة التالية. و تكون شروط السحب، و السمات المالية، و التجديدات كما يلي:

• **مشغلات السحب التدريجي.** يجوز سحب عائدات القرض بناء على إعلان وقوع كارثة طبيعية من قبل لجنة رصد الأحداث الكارثية، من خلال إعلان إداري يتم وفقا للمادة 6 من القانون رقم 110-14، بموجب الشروط والأحكام المنصوص عليها في اتفاقية القرض.

• **الميزات المالية.** تتشابه الملامح المالية لقرض خيار السحب المؤجل للكوارث (Cat DDO) مع تلك المتاحة لمؤشر خيار السحب المؤجل (DDO) لقرض سياسة التنمية (DPL)، مع استثناء واحد: ستكون لقرض سياسة التنمية DPL مع خيار السحب المؤجل للكوارث DDO خصائص دائرية تكون فيها المبالغ التي تم سدادها قبل تاريخ الإغلاق متاحة للسحب وفقا لشروط اتفاقية القرض.

• **فترة السحب و التجديدات.** تتضمن العملية المقترحة فترة تأجيل تصل إلى ثلاث سنوات. و خلال هذا الفترة، سيراقب البنك الدولي كيف تواصل الحكومة تنفيذ البرنامج الذي تم دعمه وفقا لمشروع التنمية المحلية LDP الخاص بها. يمكن تجديد خيار السحب المؤجل للكوارث (Cat-DDO) إذا كان تنفيذ البرنامج المنصوص عليه في لمشروع التنمية المحلية (LDP) يظل مرضيا للبنك الدولي و تكون سياسات الاقتصاد الكلي كافية. كما يمكن تجديد خيار السحب المؤجل للكوارث CAT DDO أربع مرات لمدة تصل إلى ثلاث سنوات في كل مرة، تأجيل كلي لمدة 15 سنة.

ج. الفقر والآثار الاجتماعية والجوانب البيئية

الفقر والآثار الاجتماعية

10. من المتوقع أن يكون الأثر العام على الفقر و الأثر الاجتماعي للعملية المقترحة إيجابيين، بالنظر إلى أن الفقراء يتأثرون بشكل غير متناسب بالكوارث الطبيعية وأن السياسات المدعومة تقوي الإطار العام لإدارة مخاطر الكوارث في المغرب. لتقييم الفقر الفعلي والآثار الاجتماعي أثناء إعداد المشروع، سيقوم فريق العمل بتطوير منهجية تقييم مصممة خصيصا لركيزتي العملية. بالنسبة للركيزة "أ"، سيركز الفريق على اكتساب فهم جيد لخصائص المستفيدين من صندوق التضامن ضد الأحداث الكارثية (FSEC) لتحديد كيف يستفيد المواطنون المغاربة من صندوق التضامن، مع الاستفادة النساء و الطبقات الأكثر فقرا من السكان على نطاق واسع من البرنامج. سيقوم الفريق أيضا بتطوير التوصيات و التوصيات بشأن هيكل الحوكمة و التمويل من صندوق التضامن ضد الأحداث

البنك الدولي

قرض سياسة التنمية الخاصة بإدارة مخاطر الكوارث في المغرب مع خفض مؤجل للكوارث(P168580)

الكارثية (FSEC) التي يمكن أن تضمن أعلى مستوى في التأثير الاجتماعي و التأثير في الفقر. بالنسبة إلى الركيزة ب، سيعمل فريق العمل مع المؤسسات ذات الصلة على جمع الأدلة حول الآثار الاجتماعية للسياسات المقترحة و مدى تأثيرها في نسبة الفقر. من المتوقع أن يكون لمراكز مراقبة الفيضانات و البرامج المدرسية الأكثر أمنا تأثيرا إيجابيا.

التأثيرات البيئية

11. من المتوقع أن تكون لإصلاحات السياسات التي تدعمها العملية المقترحة آثار إيجابية غير مباشرة على بيئة المغرب والموارد الطبيعية. يحتوي كل ركن من أركان العملية على إجراءات مسبقة يمكن أن يكون لها تأثيرات محتملة على الموارد الطبيعية والأصول البيئية للمغرب. في إطار الركيزة 1، سيسمح الإجراء المسبق بشأن تمكين آلية فعالة للتشغيل في صندوق التضامن ضد الأحداث الكارثية (FSEC) بالانتعاش السريع و إعادة الإعمار بعد الكوارث، مما سيؤدي في نهاية المطاف إلى تخفيف الضغط على الموارد الطبيعية و النظم الإيكولوجية في المناطق المعرضة للكوارث. و في إطار الركيزة ب، يوفر تحسين البنية التحتية المدرسية الحالية فرصة تزويد الأطفال بإمكانية الحصول على إمدادات كافية من المياه و الصرف الصحي في بيئاتهم. و من شأن السياسات التي تدعم تطوير قاعدة معرفية سليمة لبرامج الحماية من الفيضانات على المستوى الوطني و دون الوطني أن تقلل من تعرض السكان للخطر، في الوقت الذي تدعم فيه أيضا تطوير الأصول الطبيعية.

نقطة الإتصال

البنك الدولي

أوغسطين ماريان، أوسكار أنيل إيشيزاوا إسكوديرو
أخصائي تنمية عمرانية أول

المقترض/ الزبون/ المستلم

وزارة الاقتصاد والمالية

نعمان العيسمي

نائب مدير الخزينة

n.alaissami@tresor.finances.gov.ma

الوكالات المنفذة

وزارة الاقتصاد والمالية

نعمان العيسمي

نائب مدير الخزينة

n.alaissami@tresor.finances.gov.ma

للمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال :

البنك الدولي

البنك الدولي

قرض سياسة التنمية الخاصة بإدارة مخاطر الكوارث في المغرب مع خفض مؤجل للكوارث (P168580)

NW ،H Street 1818

واشنطن العاصمة، 20433

الهاتف: (202) 473-1000

الويب: <http://www.worldbank.org/projects>

موافقة

رئيس فريق العمل:	أوغسطين مارييا، أوسكار أنيل إيشيزاوا إسكوديرو
------------------	---

تمت الموافقة عليه من قبل

المدير القطري:	عفيف حداد	09 أكتوبر 2018
----------------	-----------	----------------